



هل تعلم ما هي شركة الشخص الواحد ؟

هل تعلم ما هي شركة الشخص الواحد ؟

تبنى قانون الشركات الجديد الصادر بمرسوم القانون رقم 25 لسنة 2012 في الباب السابع منه شكلاً جديداً من أشكال الشركات وهي شركة الشخص الواحد وقد جاء بهذا النمط حاجة ملحة وهي مواكبة التطورات التي طرأت على عالم التجارة والأعمال .

يقصد بشركة الشخص الواحد (ش . ش . و) كل مشروع يمتلك رأس ماله بالكامل شخص واحد طبيعي أو اعتباري .

ولا يسأل مالك الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأس المال المخصص للشركة . والشركة بهذا الشكل تمثل خروجاً على مبدأ المشاركة والذي يعد مبدأ أساسياً في مفهوم الشركات سابقاً . فهي بذلك تقترب من المؤسسة الفردية لامتلاكها من قبل شخص واحد دون مشاركة آخرين وتختلف عنها بأن مسؤولية مالك شركة الشخص الواحد مسؤول مسؤولية محددة بمقدار رأس مال الشركة ، بينما مسؤولية صاحب المؤسسة الفردية غير محدودة بكافة أمواله الشخصية .

سبب الإقبال على هذا النوع من الشركات:

السبب الرئيسي وراء الإقبال على الشركات ذات الشخص الواحد دون غيره من أنواع الشركات الأخرى... يعود إلى إمكانية تأسيسها من قبل شخص واحد فقط كما أنها تسمح للموظفين الحكوميين أن يقوموا بتأسيس تلك الشركة دون إجبارهم على ترك وظائفهم الرسمية بشرط تعيين مدير متفرغ.

أي أن شركة الشخص الواحد كما هي باقي أنواع الشركات تتميز بشخصية إعتبارية وذمة مالية منفصلة عن شخص مالكيها، الذي تتحدد مسؤوليته بمقدار رأس مالها فقط كما عبرت عن ذلك المادة 85 من قانون الشركات المشار إليها.

إلا أن هناك حالات يكون صاحب الشركة مسؤولاً فيها عن التزامات الشركة في أمواله الخاصة وذلك إذا ثبت أنه لم يفصل بين ذمته المالية والذمة المالية للشركة بما يضر الغير حسن النية، وكذلك إذا قام بتصفيته بسوء نية أو وقف نشاطها قبل إنتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من إنشائها.

شروط تأسيس شركة الشخص الواحد:

1- تؤسس من شخص واحد فقط طبيعي أو اعتباري.

2- يشترط عبارة (شركة شخص واحد) أو (ش . ش . و) إلى عنوان واسم الشركة التجارية على جميع الأوراق والمطبوعات التي تستخدمها في أعمالها والعقود التي تبرمها مع الغير .

3- أن يكون مالك رأس المال بالكامل كويتيًا أو من دول مجلس التعاون الخليجي دون النظر إلى بقية الشركاء في الشركة.

4- يجوز أن يكون المدير كويتيًا أو من دول مجلس التعاون الخليجي أو أجنبيًا.

5- أن يتضمن عقد الشركة تعيين مراقب للحسابات بالشروط المعمول بها في وزارة التجارة والصناعة.

المواد (من 259 وحتى 264 من قانون الشركات رقم القانون 25 لسنة 2012 وتعديلاته)

6- في حالة ملكية شركة الشخص الواحد لشخص إعتباري يتعين أن تكون جنسية هذا الشخص الإعتباري كويتيًا أو من دول مجلس التعاون الخليجي دون النظر إلى جنسية الشركاء في الشركة.

7- يجوز رهن حصص رأس مال الشركة كما يجوز الحجز عليها وبيعها وفقاً لأحكام قانون المرافقات المدنية والتجارية، وإذا وقع البيع على جزء من الحصص تحولت الشركة بقوة القانون إلى شركة ذات مسؤولية محدودة إعتباراً من تاريخ التأشير بحكم مرس المزاد.

لا بد أن يتضمن النظام الأساسي لشركة الشخص الواحد ما يلي:

1- اسم الشركة وعنوانها وبيان نوعها شركة شخص واحد (ش . ش . و).

2- الغرض الذي انشئت من أجله ومدتها.

3- بيان مالكيها اسمه ولقبه وجنسيته.

4- مركز الشركة الرئيسي.

5- مقدار رأس مال الشركة وعدد الحصص النقدية أو العينية التي قدمها المالك.

6- أسماء من يعهد إليهم مالك رأس المال بالإدارة إن وجد وكيفية إدارتها.

7- الإجراءات التي تتم بموجبها تصفية الشركة.

8- الأحكام الأخرى التي تفرضها الجهات الرقابية.

محظورات:

- يحظر على الشركة ممارسة أعمال البنوك وأعمال التأمين أو استثمار الأموال لحساب الغير.

- لا يجوز للشركة القيام بالإكتتاب العام سواء عند تأسيسها أو زيادة رأس مالها.

- لا يجوز أن تكون حصص رأس مالها في شكل أسهم قابلة للتداول.

- لا يجوز للشركة أن تقترض عن طريق إصدار أوراق مالية قابلة للتداول.

لمالك رأس مال شركة الشخص الواحد أن يديرها بنفسه إذا لم يكن موظف في القطاع العام ، وله أن يعين لها مديراً أو أكثر يمثلها لدى القضاء والغير المتعاملين مع الشركة ويكون مسؤولاً عن إدارته للشركة .

ولا يكون قرار تعيين المدير لشركة الشخص الواحد نافذاً إلا بعد قيده في السجل التجاري كما نصت المادة 89 من قانون 25 لسنة 2012.

ولمالك رأس مال الشركة عدة اختصاصات فله حقتعديل عقد الشركة وحلها وتصفيته ، وإندماج الشركة أو تحويلها أو انقسامها ، كما يختص مالك رأس مال الشركة بزيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه وعزل مدير الشركة أو تقييد سلطته.

خاتمة:

قد أحسن المشرع الكويتي باستحداثه وتنظيمه لشركة الشخص الواحد (ش . ش. و) ، تعد شركات الشخص الواحد من أبرز الإصلاحات في قانون الشركات الجديد، إذ أنه يتيح للشركات تأسيس كيانات تابعة مملوكة لها بالكامل لتتولى أنشطة ومشاريع محددة، من دون الاضطرار إلى إدخال شريك شكلي.

كما أنه من شأن تنظيم شركة الشخص الواحد أن يحد من الشراكات الصورية التي لطالما أضطر إليها الكثير من الشركات والأشخاص لتوفر شرط تعدد الشركاء ، الأمر الذي لطالما تسبب في الكثير من الإشكاليات القانونية بالإضافة إلى ما كانت تتعرض له الأموال من خطر.

منقول

جميع الحقوق محفوظة © مجلة المحاسب العربي